

**Distributive analysis of products in nominal
formats**

أ.م.د. هدى صلاح رشيد

جامعة تكريت كلية التربية للبنات

Prof. Dr. Huda Salah Rasheed

Tikrit University College of Education for Girls

الملخص

يخضع توزيع المصوتات في داخل الكلمة لقوانين معينة تحدد نسبة ثباته من عدم ثباته في الموقع الذي هو فيه ، يحكمه في ذلك ما يحيط به من فونيمات قبلية وبعديّة .

وقد اكدت النظرة التوزيعية للفونيمات أنّ لكل فونيم موقعا توزيعيا خاصا به ، فما يكون في كلمة معينة قد لا يتناسب وجوده في كلمة اخرى وهذا ما تحدده القوانين الخاصة بالانسجام والتوافق بين الاصوات داخل الكلمة.

يسلط هذا البحث الضوء على السلوك التوزيعي للمصوتات في الصيغ الاسمية وما هي القوانين التي تحكم هذا التوزيع ، وقد اتبعت في ذلك منهجا تحليليا يعتمد على تحليل هذا النمط من التوزيع في ضوء القوانين الصوتية التي تحكمه.

لكي نصل الى حقيقة مفادها أنّ توزيع الفونيمات في الكلمة يخضع لقوانين صوتية وان لكل مصوت موقعا توزيعيا خاصة به محكوما بقوانين صوتين تبيح له الثبات او الاستبدال او الحذف.

Summary

The distribution of voters within the word is governed by certain laws that determine the stability of the vote in the location in which they are located, governed by the surrounding and subsequent tribal phonoms.

The distributive view of the phonies has confirmed that every fonnim has its own distributive site, so what is in a certain word may not be commensurate with its existence in another word, which is determined by the laws of harmony and consensus between the voices within the word.

This research highlights the distributive behavior of the products in nominal formats and what laws govern this distribution, and has followed an analytical approach based on the analysis of this pattern of distribution in light of the sound laws that govern it.

In order to reach the fact that the distribution of the phonium in the word is subject to sound laws and that each voter has its own distributive site governed by the laws of two votes permitting him to be stable, replaced or deleted.

المقدمة

يخضع توزيع المصوتات في داخل الكلمة لقوانين معينة تحدد نسبة ثباته من عدمها في الموقع الذي هو فيه، يحكمه في ذلك ما يحيط به من فونيمات قبلية وبعديّة .

وقد اكدت النظرة التوزيعية للفونيمات أنّ لكل فونيم موقعا توزيعيا خاصا به، فما يكون في كلمة معينة قد لا يتناسب وجوده في كلمة اخرى وهذا ما تحدده القوانين الخاصة بالانسجام والتوافق بين الاصوات داخل الكلمة.

يسلط هذا البحث الضوء على السلوك التوزيعي للمصوتات في الصيغ الاسمية وما هي القوانين التي تحكم هذا التوزيع ، وقد اتبعت في ذلك منهجا تحليليا يعتمد على تحليل هذا النمط من التوزيع في ضوء القوانين الصوتية التي تحكمه.

لكي نصل الى حقيقة مفادها أنّ توزيع الفونيمات في الكلمة يخضع لقوانين صوتية وان لكل مصوت موقعا توزيعيا خاصة به محكوما بقوانين صوتين تبيح له الثبات او الاستبدال او الحذف.

وقد اعتمدنا منهجا تحليليا وعلى المستويين الصوتي والصرفي في ضوء ما نص عليه المنهج التوزيعي

– التوزيعية والنظرة الشكلية للغة:

مما لاشك فيه أنّ الثورة الشكلية التي تزعمها سوسير - التي تنص على النظرة الشكلية (البنوية) للغة - قد امتدت لتشمل جميع انحاء العالم ، لذا نجد أنّ صداها بدأ يظهر في أوربا وامريكا على حد سواء ، فاعلنوا تبنيهم لنظرة سوسير وحاولوا تطبيقها في تحليلهم للغات العالم.

ورغم هذا التأييد لما ابتدعه سوسير ، إلا أنّ هذا لا ينفى ما قام به هؤلاء من محاولة أن يكون لكل صاحب نظرية منهجه المستقل الذي تميزت به معالجته للغة أو فرضه عليه واقع اللغة التي عاجلها.

فقد ارتبطت البنوية الامريكية بالمنهج السلوكي الذي كان سائدا في امريكا آنذاك ، واعتمدوا فيه على فكرة الواقع اللساني الذي أمامهم ، فحللوا اللغة على اساس تقطيع السلسلة الكلامية وإعادة تجميع القطع الناتجة ومن ثم محاولة التصنيف ، ومن هنا ظهر ما يعرف بـ "التوزيع" الذي يعتمد على المعايير الشكلية ويستبعد المعايير الدلالية أو المفهومية .

فتوزيع عنصر ما هو " مجموعة القرائن الخاصة بالعناصر " ١ ، فهو إذن " مفهوم علائقي يمكن ايضا حه بيان وتحديد أوجه ورود عنصر ما فيها يتعلق بالعناصر المحيطة به " ٢ .

ويذهب بلومفيلد الى أنّ أجزاء الكلام لا تنتظم في اللغة بالصدفة ولا اعتباطياً ، وإنّما يكون ذلك بالاتساق مع الاجزاء الأخرى التي تندرج فيها أوضاع بعينها دون أوضاع أخرى ، وبعبارة أخرى فإنّ التوزيع هو المواقع التي نجد فيها الوحدات داخل جمل أو مادة لغوية معينة ، فالعناصر اللغوية واقعة لا محالة ، ثم يتم بعد ذلك تحديد المحيط الذي ترد فيه وعلى أساس فيزيائي تموقعي.

فالعناصر اللغوية تعرف " من توزيعها فقط ، أي من محيطها وتوزيعها في الجملة " ٣ ، لذا فالتوزيع هو مجموع السياقات التي يمكن لعنصر لغوي أن يرد فيها ، فلكل وحده توزيعها الخاص، باعتبار أنّ العناصر

١ محاضرات في المدارس اللسانية : ٣٥ .

٢ مناهج البحث اللغوي عند العرب : ٩٥ ، وينظر : فهم اللغة : ٤٨ .

٣ تاريخ علم اللغة : ١٢٧ .

اللغوية لا يجري توزيعها بطريقة عشوائية ولا يمكن أن ترد في جميع السياقات، ذلك أن العملية تتم وفق قوانين مضبوطة يفرضها نظام اللغة المدروسة وفق قيود التوزيعية، وهي عبارة عن ضغوط سياقية تنظم عملية التوزيع، فإن لم تحترم تلك القيود نحصل على جمل غير مقبولة.

وعلى هذا الأساس استبعد بلوم فيلد المعنى من التحليل اللغوي، واعتمد هاريس خطوتين رئيسيتين في التحليل، هما: تعيين العناصر، وتعيين توزيع هذه العناصر بالنسبة لبعضها البعض ٤.

ومما تقدم نرى أن التوزيعين يركزون على التحليل الشكلي عن طريق عمليات ومفاهيم وصفية بشكل موضوعي، وهو ما ألح بلوم فيلد على وجوبه، وكانت الوحدات الأساسية للوصول هما "الفونيم"، و"المورفيم"، أي الوحدات الصغرى لتكوين القواعد.

- التحليل التوزيعي للفونيم عند بلوم فيلد: لقد ظهرت التوزيعية بداية في المجال الفونولوجي قبل أن تنتقل إلى مجالات اللغة الأخرى، فكانت تعتمد على أن وقوع عنصر ما يكون بالنظر إلى اتصاله بوقوع العناصر الأخرى، أي أن العناصر اللغوية سواء كانت فونيمات أو مونييمات لها مواقع مختلفة حسب السياقات التي ترد فيها وأن الوحدات اللغوية لا تتوزع انطلاقاً من مبدأ المعنى الذي تحمله، بل انطلاقاً مما يحيط بها من وحدات تحليلية.

وعلى هذا الأساس يجري تحديد العلاقات التوزيعية "فكل العناصر التي تقع بعضها مع بعض في تنوع حر أو توزيع تكاملي تعد عناصر مشتركة في الفئة ذاتها" ٦.

فدراسة الفونيمات تخضع لمفهوم التوزيع والقيود السياقية، ويتم التأليف بين الاصوات بموجب قوانين اللغة المدروسة، ويكون الفونيم عبارة عن لبنة "بناء من وحدات لغوية أعلى، أي من علامات لغوية حقيقية" ٧، ودراسة الفونيم هنا تتحدد من خلال تموضعات تحققه في السلسلة الكلامية، مع استبعاد مسألة المعنى، وبهذا فإن التوزيعيين يختارون ما يميزهم عن المدارس الأوربية التي اعتمدت المعنى معياراً لتمييز الفونيم، بل أنهم اعتمدوا على العلاقات التوزيعية في تحديده.

٤ ينظر: موجز تاريخ علم اللغة عند الغرب: ٣٠٥.

٥ ينظر: علم اللغة - نشأته وتطوره: ١٦٤.

٦. القضايا الأساسية في علم اللغة: ١٧٠.

٧ المصدر نفسه: ١٧١.

يقول بلومفيلد : " تصنف الأصوات كفونيمات داخل التركيب ، ومن حيث كونها فونيمات متعاقبة داخل تركيب اللغة " ٨ ، ويرى ساير أن " أحد العوامل الحاسمة في تحديد طبيعة الصوتيم هو امكانية تجميع الأصوات في سلسلة الكلام ، أي حصر جميع المواقع التي يمكن لصوتيم بعينه أن يحتلها بالنسبة للصوتيمات الأخرى " ٩ .

ومن أجل ذلك ربط هؤلاء بين المباني الصرفية والوظائف النحوية ، وظهر ما يعرف (بالخانية) ، فأمنا بأنّ التحليل اللغوي يجب أن يبدأ بالفونيم – أصغر وحدة لغوية – من أجل الوصول الى العلاقات التي تربط الاجزاء.

وسرعان ما انتشر هذا النوع من التحليل واعتمد معياراً وأساساً في المنهجية اللسانية الأمريكية ، فتبناه هاريس الذي طوّر أفكار بلومفيلد حول التوزيع واعتمد في توزيع الفونيمات في المباني الصرفية لإبراز القيمة الخلافية ، والدور المميز الذي يؤديه في بناء الكلمة، والتوزيع هو الذي يميز الوحدات المختلفة عن بعضها ، لذا كان " حظ التوزيعيين من النجاح أعظم بكثير في مجال الدراسات الصرفية " ١٠ .

إنّ الفونيم بموجب هذه النظرة يكون فئة من المواقع ليس له قيمة اجتماعية وليس له صلة بالمعنى ، وبما أنّ الأصوات محكومة بنظام منسق تحكمه علاقات خاصة في التجاور داخل النسيج المقطعي ١١ ، لذا فهي ليست حرة في توزيعها ، بل توجد قيود بعضها في أول الكلمة ، وبعضها في وسطها ، وبعضها في نهايتها ، مما يؤثر في السمات الصوتية داخل الكلمة ، لأنّ كل مجموعة من الفونيمات المتعاقبة تؤدي دور مقطع صوتي بسيط ١٢ .

ولو حاولنا أن نطبق ذلك على الصيغ الاسمية في اللغة العربية ، فإننا نجد أنّ النظام المقطعي فيها يخضع لقوانين صوتية تحكم عملية التجاور بين الاصوات ، وعلى النحو الآتي ١٣ :

١- إنّ جميع الأشكال المقطعية في العربية تبدأ بصامت ومن ثم فلا وجود في العربية لمقاطع تبدأ بحركة

8Language : 131:

٩ اتجاهات البحث اللساني : ٢٧٦ .

١٠ المصدر نفسه : ٢٩٠ .

١١ ينظر : مبادئ اللسانيات : ١٧٠ .

Language:137 ينظر: 12

١٣ ينظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ١٠٢ .

٢-إنه لا يلتقي صلمتان في مقطع واحد في بداية الكلمة ، ولا في حشوها ، ولا في آخرها ، الا في حالة الوقف فقط .

٣-وكما لا يلتقي صامتاتان في مقطع واحد ، فإنه لا يلتقي حركتان أيضا في مقطع واحد .

٤-اقتصار ورود بعض المقاطع العربية على حالة الوقف فقط ، وذلك مثل المقطع الطويل " ص ح ص ص " والمقطع المديد " ص ح ح ص ص " .

وعلى هذا الاساس سوف نتناول بالدراسة هنا توزيع المصوتات في الصيغ الاسمية المجردة ، مقسمين الصيغ الى سبع مراتب .

— التحليل التوزيعي للمصوتات في الصيغ الاسمية:

يرتبط الصرف بالمتغيرات الصوتية ارتباطاً وثيقاً ، لأنّ الصيغ ما هي إلا مجموعة من الأصوات منتظمة فيما بينها مشكلة وحدة لغوية (اسمية أو فعلية أو حرفية) ، وتتكون كل وحدة لغوية من صنفين من الأصوات ، هما الصوامت والمصوتات ، يجري تنظيمها داخل الكلمة وفقاً لقواعد تتعلق بصفة الصوت ومخرجه محققاً بذلك التناسق والاندماج داخل السلسلة الكلامية .

فالكلمات تتكون من تتال لفونيمات صامتية في ترتيب محدد ، يطلق عليه بشكل عام اسم الجذر ، تتخللها فونيمات المصوتات ، وهي أمور تجريدية يمكنها أن تتحقق فعلياً فقط بالاجتماع معاً.

ودور المصوتات مميز هنا، فهي التي تخرج الصامت من سكونه ، وتساعد الصوامت على الاتصال ببعضها البعض ، لأنها تعد الخيط الذي يربط الصوامت في السلسلة الكلامية ، فمن قواعد التلفظ في العربية ، عدم الابتداء بساكن ، ولا يبتدأ بالصائت ، ولكن الصامت لا ينطق إلا إذا كانت الدفعة من الصائت ، ولولاه لكانت الصوامت ساكنة لا نفع فيها، إذ يمثل نواة المقطع ، الذي يعد أصغر وحدة صوتية في الكلام ، ولأنّ الصوائت ضرورية في بناء السلسلة الكلامية ، أصبحت أكثر شيوعاً ودوراناً في الكلام ، فمنها كل الصيغ الصرفية المختلفة ، والوفرة في تعدد المعاني ، فلتغيير معنى معين يمكن ان نقوم بتغيير صائت فيحصل ذلك ، إذ أنّ خواصها الصوتية تساعد على البروز والدوران بيسر وسهولة.

وقد تناولت التوزيعية بحث مسألة التجاور الصوتي بين الفونيمات داخل الكلمة الواحدة ، وما يجوز تجاوره وما لا يجوز من الاصوات ، كما تناول التوزيع الموقعي لكل فونيم وما يكون منه أولاً ، وما لا يأتي إلا حشواً ، وما لا يأتي إلا في نهاية الكلمة ١٤ .

وهذا الامر يصدق على أصوات العربية كذلك ، فهناك أصوات لا تقع أول الكلمة ، وهناك أصوات لا تأتي إلا في حشوها ، بينما تستقر اصواتاً أخرى في نهاية الكلمة ١٥ ، وكل ذلك يخضع لقانون التجاور الصوتي .

ولو جئنا الى توزيع المصوتات - موضوع بحثنا - لوجدنا أن لكل مصوت موقعاً خاصاً سواء القصيرة منها (الضمة ، الفتحة ، الكسرة) ، أو الطويلة (الالف ، والواو ، والياء) ، فبالنسبة لصوت الألف فإنه من حيث الموقع والتوزيع ، لا يأتي في أول الكلمة ، لأنه صوت ساكن والعربية لا تبدأ بساكن بخلاف (الواو ، والياء) فهما صوتان انتقاليان يمكن أن ينتقلان عبر امتداد الصيغ والتراكيب ، وكذا الحال بالنسبة للمصوتات القصيرة ، فإن لها مواقع توزيعية خاصة بها كما سيتضح ذلك في ثنايا البحث .

ويمكن توضيح القيمة التوزيعية للمصوتات مطبقين ذلك على الصيغ الاسمية المجردة ، مقسمين اياها على مراتب وعلى النحو الآتي :

أولاً: المرتبة الأولى : مصوت قصير : وتضم ثلاثة صيغ مجردة ، هي (فَعَل ، فَعِل ، فَعُل) ، ويكون المصوت القصير فيها بعد الصامت الأول الأصلي ولا يجوز أن يأتي قبل الصامت ، وذلك لأنه " من المستحيل أن تبدأ صوت حركة بعد صمت في أية لغة بدون بعض هذا الجهد" ١٦ ، ولأن العربية لا تبدأ بساكن ، فلا وجود للصيغ مثل (فَعَل ، فَعِل ، فَعُل) لامتناع وجود الصامت في بداية الكلمة حسب القوانين التوزيعية للمصوتات في العربية .

فلم يجتمع صامتان في أول الكلمة لأن هذا ينافي نظام العربية لذا لا بد من الاتيان بالمصوت القصير ليحتل موقعا فاصلا بين صامتين ، يقول بروكلمان : " لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية

١٤ للاستزادة والتفصيل يراجع : Language 135-136

١٥ ينظر : تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب :

١٦ أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ١٠٥

أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة ، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول ، ونادراً بعده ، وكونت معه مقطعاً مستقلاً " ١٧ .

ثانياً : **المرتبة الثانية : مصوتان قصيران** : ويقع المصوت الأول في هذه المرتبة بعد الصامت الأول ويقع الثاني بعد الصامت الثاني ، ومن أشهر أوزان الصيغ الاسمية في هذه المرتبة هي (فَعَل ، فَعِل ، فَعُل ، فَعَل ، فَعِل ، فَعُل) ، ففي هذه الصيغ والصيغ السابقة لها لم يرد بعد الصامت إلا مصوت قصير ينتظم به النطق ويعتدل عقبه الكلام .

ثالثاً : **المرتبة الثالثة : مصوت طويل – مصوت قصير** : وأشهر الصيغ الاسمية لهذه الرتبة هي (فَاعِل ، فَاعَل ، فَعِيل ، فَوَعَل) ، وفي هذه الرتبة يأتي المصوت الأول بعد الصامت الأول من الأصل الثلاثي ، ويأتي الثاني بعد الثاني منهما .

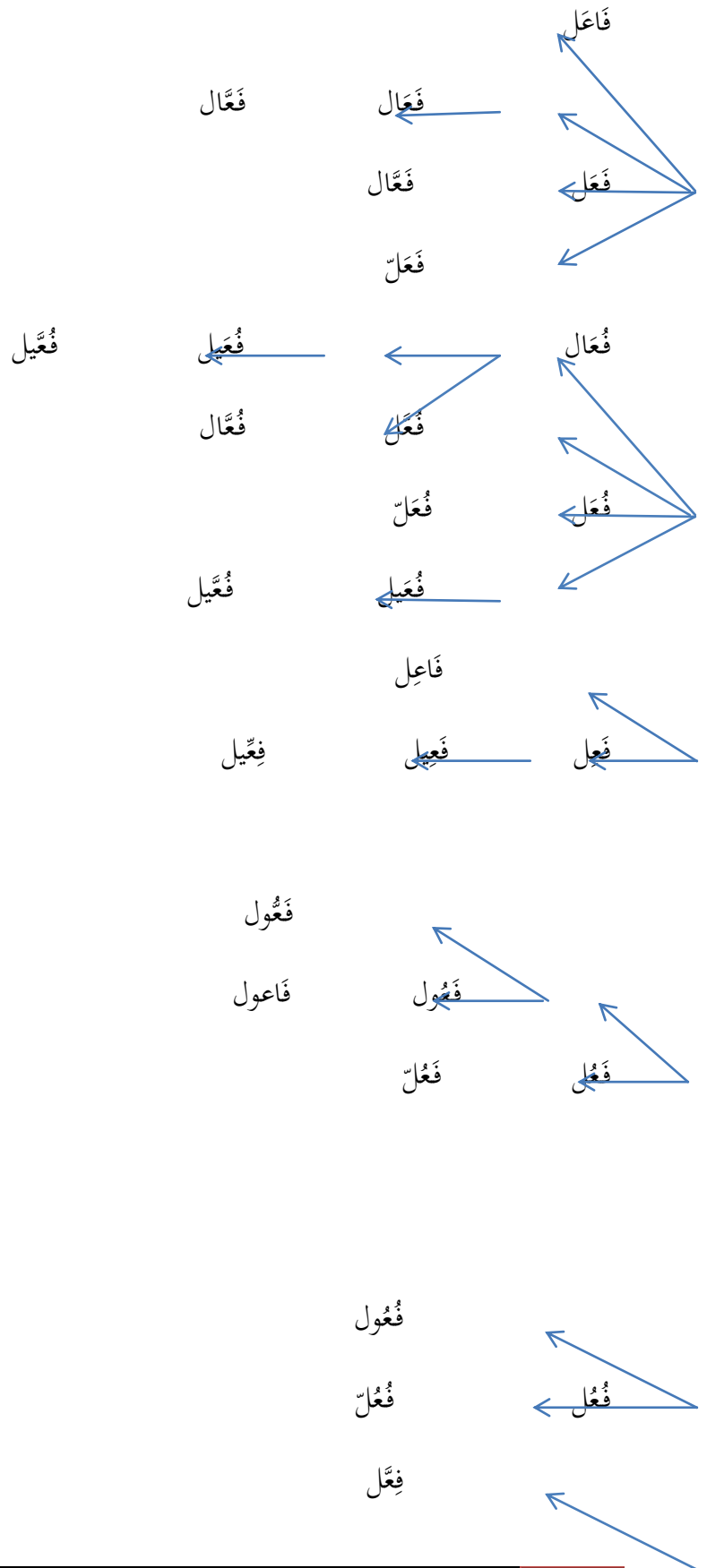
رابعاً : **المرتبة الرابعة : مصوت قصير – مصوت طويل** : وأشهر صيغ هذه الرتبة هي (فَعَال ، فَعَال ، فَعَال ، فَعِيل ، فَعِيل ، فَعُول) .

خامساً : **المرتبة الخامسة : مصوتان قصيران – تضعيف الصامت الثاني من الأصل الثلاثي** : والصيغ الاسمية لهذه الرتبة هي (فَعَل ، فَعَل ، فَعُل ، فَعُل ، فَعُل) .

سادساً : **المرتبة السادسة : مصوتان قصيران – تضعيف الصامت الثالث من الاصل الثلاثي** : والصيغ الاسمية لهذه المرتبة هي (فَعَل ، فَعَل ، فَعِل ، فَعِل ، فَعُل ، فَعُل) ، وهي عبارة عن صيغ المرتبة الثانية مضافا إليها التضعيف ، فقد ضعف الصامت الثالث ، فأصبحت على هذه الصورة .

سابعاً : **المرتبة السابعة : مصوت قصير – مصوت طويل – تضعيف الصامت الثاني من الأصل الثلاثي** : وأشهر الصيغ الاسمية لهذه الرتبة هي (فَعَال ، فَعَال ، فَعِيل ، فَعِيل ، فَعُول ، فَعُول ، فَعَال فَعِيل) ، وهي عبارة عن الصيغ الاسمية الموجودة في المرتبة الرابعة مضافا إليها التضعيف .

ومن خلال هذه المراتب السبع المذكورة يمكن أن نحدد التوزيع الموقعي للمصوتات داخل الصيغ الاسمية ، فهي عبارة عن حصر لجميع المواقع التي يمكن للمصوتات أن ترد فيها ، وقد لاحظنا أن تنوع الصيغ وكثرتها ناتج عن التنوع الموقعي للمصوتات ، وما ينتج عن ذلك من توليد صرفي اشتقائي لصيغ جديدة ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط الآتي :



إنَّ تنوع هذه الصيغ المجردة يرجع الى اختلاف موقع المصوتات - الطويلة والقصيرة - وطبيعة العلاقة بين الصامت والمصوت ، فمعظم هذه الصيغ يحكمها قانون (التسارع الصوتي) والانتقال الفونيمي ، وقد حصرنا من خلال هذه الصيغ المواقع التوزيعية التي يحتلها المصوت داخل المورفيمات الاسمية المجردة.

الخاتمة

- أكدت النظرة التوزيعية للفونيمات أنَّ لكل فونيم موقعا توزيعيا خاصا به ، فما يكون في كلمة معينة قد لا يتناسب وجوده في كلمة اخرى وهذا ما تحدده القوانين الخاصة بالانسجام والتوافق بين الاصوات داخل الكلمة.
- ودور المصوتات مميز هنا ، فهي التي تخرج الصامت من سكونه ، وتساعد الصوامت على الاتصال ببعضها البعض، لأنها تعد الخيط الذي يربط الصوامت في السلسلة الكلامية
- أنَّ لكل مصوت موقعا خاصا سواء القصيرة منها (الضمة،الفتحة،الكسرة) ،أو الطويلة (الالف ، والواو ، والياء) ، فبالنسبة لصوت الألف فإنه من حيث الموقع والتوزيع ، لا يأتي في أول الكلمة، لأنه صوت ساكن والعربية لا تبدأ بساكن بخلاف (الواو،الياء) فهما صوتان انتقاليان يمكن أن ينتقلان عبر امتداد الصيغ والتراكيب
- إنَّ تنوع هذه الصيغ المجردة يرجع الى اختلاف موقع المصوتات الطويلة والقصيرة - وطبيعة العلاقة بين الصامت والمصوت، فمعظم هذه الصيغ يحكمها قانون (التسارع الصوتي) والانتقال الفونيمي ، وقد حصرنا من خلال هذه الصيغ المواقع التوزيعية التي يحتلها المصوت داخل المورفيمات الاسمية المجردة

المصادر والمراجع

- اتجاهات البحث اللساني : ميلكا افيتش، ترجمه : سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد ، المجلس الأعلى للثقافة، ط6 ، ٢٠٠٠ م .

- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : أ.د. فوزية الشايب، عالم الكتاب الحديث ، الاردن، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- تاريخ علم اللغة الحديث : جرهاد هلبش، ترجمه وعلّق عليه د. سعيد حسن بحيري ، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، ط ٥ ، ٢٠٠٣ م
- تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب: د. هدى صلاح رشيد ، دار ضفاف للنشر والتوزيع - لبنان ، ط ١ ، ٢٠١٥ .
- علم اللغة نشأته وتطوره : محمود جاد الرب ، دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- فقه اللغات السامية : كارل بروكلمان ، ترجمة رمضان عبد التواب ، مطبوعات جامعة الرياض - السعودية ، ١٩٧٧ م .
- فهم اللغة، نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي : تيرينسمو روكريستين كارلنغ، ترجمة د. حامد حسين الحجاج، مراجعة د. سلمان داود الواسطي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٩٨ م
- القضايا الأساسية في علم اللغة : كلاوس هيشن ، ترجمه وعلّق عليه د. سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م
- مبادئ اللسانيات : د. أحمد محمد قدور، الدار العربية بيروت، ط ١ ، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١١ م .
- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة : شفيقة العلوي ، ابحاث للترجمة والنشر والتوزيع - بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤ م .
- مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية : نسيمه نايي ، منشورات مخبر الممارسات اللغوية - الجزائر ٢٠١١ م .
- موجز تاريخ علم اللغة في الغرب : ر. ه. روبنز ، ترجمة د. أحمد عوض، عالم المعرفة - الكويت ، ١٩٩٠ م .

- Language : Leonard Bloom Field , London 193